

مرسوم اتحادي رقم (59) لسنة 2026
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
وحكومة كومنولث دومينيكا لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

نحن محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،

- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة كومنولث دومينيكا لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 22 يناير 2020، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

اتفاقية
بين حكومة دولة الإمارات العربية
المتحدة
و
حكومة كومنولث دومينيكا
لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة دولة الإمارات العربية وحكومة كومنولث دومينيكا المتحدة المشار إليهما هنا بـ "الطرفين المتعاقدين"،
رغبة منهما في تنمية التعاون الاقتصادي بينهما، فيما يتعلق بالاستثمارات التي يقوم بها المستثمرين من طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر،
اعترافاً منهما بأن اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة التي ستمنح لمثل هذه الاستثمارات سوف تساعد على تحفيز تدفق رأس المال والتنمية الاقتصادية للطرفين المتعاقدين؛
واتفاقاً منهما أن إطار عمل مستقر للاستثمارات سوف يؤدي إلى الاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية وسيحسن المستويات المعيشية؛
واتفاقاً منهما أن إنشاء الاستثمارات يجب أن يتم وفق قوانينهما وتشريعاتهما؛
وان تشجيع مثل هذه الاستثمارات يتطلب جهود تعاونية مشتركة من قبل المستثمرين من كلا الطرفين المتعاقدين؛
فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1)

تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية:

1. يعني مصطلح مستثمر فيما يتعلق بأي من الطرفين المتعاقدين:

- أ- شخص طبيعي، والذي يكون من مواطني طرف متعاقد والذي يقوم باستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر؛
- ب- كيان قانوني مثل شركة، مؤسسة، صندوق ائتماني، مكتب أو هيئة منشأ أو يؤسس بموجب قوانين وتشريعات ذلك الطرف المتعاقد والذي يتم إدارته بشكل فاعل في ذلك الطرف المتعاقد؛ و
- ج- حكومة أو كيانات تكون مملوكة لطرف متعاقد.

2. يعني المصطلح "استثمار" كافة أنواع الأصول التي يملكها أو يسيطر عليها بطريق مباشر أو غير مباشر مستثمرين من طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بالتوافق مع قوانينه وتشريعاته وستتضمن بالأخص:

- أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة وأي حقوق أخرى، مثل الرهون العقارية، التعهدات، حقوق الاستخدام والحقوق المشابهة؛
- ب- أسهم، حصص والإشكال الأخرى من المشاركة في شركات؛
- ج- عائدات معاد استثمارها؛
- د- المطالبات النقدية أو أي حقوق أخرى لأداء قانوني له قيمة مالية يتعلق باستثمار، باستثناء المطالبات النقدية الناتجة فقط عن:

1- عقود تجارية لبيع السلع أو الخدمات من قبل مواطن من طرف متعاقد أو مشروع في إقليم الطرف المتعاقد الى مشروع في إقليم الطرف المتعاقد الاخر؛

2- تمديد الائتمان فيما يتعلق بصفقة تجارية مثل التمويل التجاري.

- هـ- حقوق ملكية فكرية وصناعية، المعترف بها بموجب القانون المحلي للطرف المتعاقد المستضيف، بما في ذلك حقوق التأليف والحقوق ذات الصلة، حقوق الملكية الصناعية، العلامات التجارية، براءات الاختراع، التصميم الصناعية والعمليات التقنية، المعرفة، الأسرار التجارية، الأسماء التجارية والشهرة؛
- و- الحق في ممارسة أنشطة اقتصادية وتجارية بموجب القانون، بقرار إداري أو بموجب عقد. الموارد الطبيعية غير مشمولة في هذه الاتفاقية بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة.

أي تغيير في شكل الأصول المستثمرة أو المعاد استثمارها لن تؤثر في سميتها كاستثمار، بشرط ألا يكون ذلك التغيير مناقض للموافقات الممنوحة، إن وجدت، للأصول المستثمرة أصلاً.

3. يعني مصطلح "عائدات" الدخل الناتج من استثمار ويشمل بالأخص وان ليس مطلقا الأرباح، أرباح الأسهم، الأرباح الرأسمالية، الفوائد، الإتاوات وأي رسوم أخرى.
4. يعني مصطلح عملة قابلة للتحويل بحرية "أي عملة مستخدمة على نطاق واسع في المعاملات التجارية الدولية ويتم الاتجار بها في الأسواق المالية الرئيسية.
5. يعني مصطلح "إقليم" بالنسبة إلى:
- (أ) فيما يتعلق بكونمونت دومينيكا يعني "إقليم" كونمونت دومينيكا.
- (ب) دولة الإمارات العربية المتحدة: إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة، مياهها الإقليمية والمجال الجوي، والمناطق تحت سطح البحر، التي تمارس عليها دولة الامارات العربية المتحدة حقوقا سيادية وفقا للقانون الدولي وقانون دولة الامارات العربية المتحدة، بما فيه المنطقة الاقتصادية الخالصة والبر الرئيسي والجزر الواقعة تحت ولايتها القضائية فيما يتعلق بأي نشاط على المياه، قاع البحر، باطن الأرض وذي صلة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية بحكم قانونها والقانون الدولي.
6. يعني المصطلح "سلطة متعاقدة":
- (1) في حالة دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة المالية او ممثلها المفوض؛
- (2) في حالة كونمونت دومينيكا وزارة المالية او ممثلها المفوض.

المادة 2

تعزيز وتشجيع الاستثمارات

1. يقوم كل طرف متعاقد بتشجيع وتهيئة الظروف المواتية للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار في أراضيه، وتعزيز التعاون الاقتصادي عن طريق حماية هذه الاستثمارات على اراضيه ويسمح بهذه الاستثمارات وفقا لقوانينه وتشريعاته.
2. بهدف تشجيع تدفق الاستثمارات المتبادلة، يقوم كل طرف متعاقد بالسعي لأقصى حد ممكن لإبلاغ الطرف المتعاقد الآخر، عند الطلب بالفرص الاستثمارية المتاحة في إقليمه.
3. يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بتوفير الوسائل الفعالة لتأكيد المطالبات وإنفاذ الحقوق فيما يتعلق باستثمارات طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

4. على كل طرف متعاقد أن يراعي أي التزامات تم التعهد بها تجاه المستثمر واستثماراته .

المادة 3

حماية الاستثمارات

1. تمنح استثمارات وعوائد المستثمرين من أي من الطرفين المتعاقدين في كل الأوقات معاملة منصفة وعادلة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
2. لن يقوم أي من الطرفين المتعاقدين عن طريق اتخاذ تدابير تعسفية أو تمييزية بإعاقة تنمية، إدارة، استخدام، التمتع أو التصرف في استثمارات تقوم على اقليمه من قبل مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر.
3. المعاملة الممنوحة الى مستثمر من طرف متعاقد بموجب هذه المادة لا تشمل مرحلة ما قبل الانشاء للاستثمار.
4. يقوم كل طرف متعاقد وفقا لقوانينه وتشريعاته بالضمان للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر حرية الوصول إلى المحاكم القضائية، المحاكم الإدارية والوكالات وجميع السلطات القضائية الأخرى.
5. للتأكيد فإن مفهوم معاملة منصفة وعادلة والحماية والتأمين لن تتطلب أي معاملة إضافية أو تتجاوز المعاملة المتطلبة من قبل القانون الدولي العرفي فيما يتعلق بمعايير الحد الأدنى لمعاملة الاجانب.

مادة 4

المعاملة الوطنية وأحكام الدولة الأولى بالرعاية

1. يقوم كل طرف متعاقد وفقا لقوانينه وتشريعاته في إقليمه بمنح استثمارات وعوائد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك الممنوحة إلى استثمارات وعوائد مستثمريه، أو استثمارات وعوائد مستثمرين من طرف ثالث، فيما يتعلق بتنمية، إدارة، استخدام، التمتع أو التصرف في الاستثمارات ، أيهما أكثر رعاية للمستثمرين المعنيين.

2. يمنح كل طرف متعاقد في إقليمه لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بتنمية، إدارة، صيانة، استخدام، التمتع، بيع أو أي تصرف آخر في استثماراتهم،، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها إلى مستثمريها أو لمستثمرين من طرف ثالث، أيها أكثر رعاية للمستثمرين المعنيين.

3. لا تفسر أحكام الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة كإلزام لطرف متعاقد ليمنح للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم منافع أي معاملة، وتفضيل أو امتياز والتي يجوز ان تمتع من قبل الطرف المتعاقد السابق الناجمة عن:

- أ- أي اتحاد جمركي قائم أو مستقبلي، اتحاد نقدي أو اقتصادي، منطقة تجارة حرة، أو أي شكل آخر من أشكال الاتفاقيات الدولية التي يكون أحد الطرفين المتعاقدين مشاركا فيها أو سيشارك فيها،
- ب- أي اتفاقية دولية أو ترتيب، تتعلق جزئيا أو كليا بالضرائب.

المادة 5

منع متطلبات الأداء

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين، فيما يتعلق بنشاطات استثمارية لمستثمر من طرف متعاقد أو من طرف غير متعاقد في إقليمه، ان يفرض او ينفذ أي مطلب، او ينفذ أي التزام او تعهد:

- أ) تصدير مستوى معين أو نسبة من السلع أو الخدمات؛
- ب) تحقيق مستوى أو نسبة معينة من المحتوى المحلي؛
- ج) شراء، استخدام أو منح افضلية لسلع منتجة أو خدمات مقدمة في إقليمه، أو لشراء سلع أو خدمات من اشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو أي كيان آخر في إقليمه؛
- د) لربط بأي شكل حجم أو قيمة الواردات بحجم أو قيمة الصادرات أو بمبلغ تدفقات العملة الأجنبية المرتبطة باستثمارات المستثمر؛

- هـ) تقييد مبيعات السلع او الخدمات في اقليمه التي انتجتها او وفرتها استثمارات المستثمر
بربط مثل هذه المبيعات باي شكل بحجم او قيمة صادراته او إيرادات النقد الأجنبي؛
و) تقييد التصدير او البيع للتصدير؛

المادة 6

التعويض عن الضرر أو الخسائر

1. عندما تتعرض استثمارات يقوم بها مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين للضرر أو الخسائر بسبب الحرب أو نزاع مسلح آخر، اضطرابات مدنية، حالة طوارئ وطنية، ثورة، شغب أو أحداث مشابهة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فإنها تمنح من قبل الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بالاسترداد، التعويض أو التعويضات الأخرى، معاملة لا تقل رعاية عن المعاملة التي يمنحها الطرف المتعاقد الآخر إلى مستثمريه أو لمستثمرين من أي دولة ثالثة، أيها أكثر رعاية للمستثمرين المعنيين.
2. دون الإخلال بأحكام الفقرة 1 من هذه المادة، فإن مستثمري طرف متعاقد والذين في أي من الحالات المذكورة في تلك الفقرة الذين قد يتعرضون لأضرار أو خسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة ل:

- أ- مصادرة ممتلكاتهم أو جزء منها من قبل قواتها أو سلطاتها.
- ب- تدمير ممتلكاتهم أو جزء منها من قبل قواتها أو سلطاتها والذي لم يتسبب به القتال أو لم يكن مطلوباً لضرورة الموقف، يمنحون تعويض فوري، منصف وفعال أو استرداد للخسائر أو الضرر خلال فترة الاستحواذ أو كنتيجة لتدمير ممتلكاتهم. يجب إن تكون المدفوعات لعملية حرة قابلة للتحويل وتحول بحرية بدون تأخير.

مادة 7

المصادرة

1. لا يجوز لطرف متعاقد تأمين، مصادرة بشكل مباشر أو غير مباشر في إقليمه استثمارات المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر أو اتخاذ إجراءات لها أثر معادل مثل التجميد، أو فرض الضرائب المفرطة باستثناء فيما يلي:
 - أ- لغرض المصلحة العامة،
 - ب- نفذت على أساس غير تمييزي،
 - ج- وفقاً للإجراءات القانونية،
 - د- دفع التعويض الفوري، المنصف والفعال.
2. التعويضات يجب أن تساوي القيمة السوقية للاستثمارات التي صودرت في ذلك الوقت مباشرة قبل اللحظة التي أعلن فيها عن قرار التأمين أو أصبح معروفا بصورة علنية، أهمها حدث أولاً.
3. إذا لم يكن من الممكن التحقق من القيمة السوقية العادلة، يحدد التعويض بطريقة عادلة تأخذ في الاعتبار جميع العوامل والظروف ذات الصلة مثل رأس المال المستثمر، طبيعة ومدة الاستثمار، الاستبدال، القيمة الدفترية والشهرة.
4. يدفع التعويض بدون تأخير، ويكون قابلاً للتحقيق والتحويل بحرية.
5. للمستثمر من طرف متعاقد والمتضرر من المصادرة التي قام بها الطرف المتعاقد الآخر الحق في المطالبة بمراجعة فورية لقضيته، بما في ذلك تقييم استثماراته ودفع التعويض وفقاً لأحكام هذه المادة، من قبل سلطة قضائية أو سلطة أخرى مختصة أو مستقلة في الطرف المتعاقد الآخر.
6. حيثما يقوم طرف متعاقد بمصادرة أصول كيان قانوني منشأ في إقليمه وفقاً لقوانينه وتشريعاته والتي يشارك فيها مستثمرين من الدولة المتعاقدة الأخرى، فإنه عليه التأكد

- من أن تطبق أحكام هذه المادة بطريقة تضمن التعويض العادل والفعال لمثل لهؤلاء المستثمرين.
7. تتمتع الأصول الحكومية لطرف متعاقد بالحصانة من التأميم، المصادرة، الحجز أو التجميد.
8. لن تتعرض الأصول الحكومية للإجراءات المذكورة أعلاه بموجب أي طلب من طرف ثالث.

المادة 8

التحويلات

- 1- وفقا للقوانين والتشريعات السارية في إقليم الطرف المتعاقد، يقوم كل طرف متعاقد بالتأكيد على ان جميع المدفوعات المتعلقة باستثمار في اقليمه لمستثمر من الطرف المتعاقد الاخر تحول بحرية الى وخارج اقليمه دون تأخير. وتشمل هذه التحويلات على وجه الخصوص:
- أ- رأس المال الأولي والمبالغ الإضافية للحفاظ على أو زيادة الاستثمار،
 - ب- العائدات.
 - ج- المدفوعات بموجب عقد مبرم من قبل المستثمر أو استثماره، بما فيه المدفوعات بموجب اتفاقية قرض.
 - د- العائدات من بيع أو تصفية كل أو أي جزء من الاستثمار.
 - هـ- مبالغ التعويض بموجب المادتين 6 و 7 من هذه الاتفاقية.
 - و- المدفوعات بموجب المادة 9 من هذه الاتفاقية.
 - ز- المبالغ الناتجة عن تسوية نزاع استثماري.
 - ح- الدخل والمكافئات الأخرى للعاملين من الخارج فيما يتعلق بالاستثمارات.
 - ط- ارباح وعائدات شركات الطيران الوطنية.
2. عل كل طرف متعاقد ضمان إجراء التحويلات بموجب الفقرة 1 من هذه المادة بدون أي تأخير غير مبرر وبعملة حرة قابلة للتحويل، وفقا لسعر سوق الصرف السائد في

تاريخ التحويل، ووفقا للقوانين والأنظمة السارية في إقليم الطرف المتعاقد الذي يتم الاستثمار على إقليمه.

3. بالرغم من أحكام الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة، يجوز لطرف متعاقد منع التحويل عن طريق التطبيق المناسب، غير التمييزي وحسن النية لقوانينه ذات الصلة بـ:
- أ- حماية حقوق الدائنين في إجراءات الإفلاس،
 - ب- جرائم جنائية

مادة 9

الحلول محل الدائن

1. في حالة قيام أحد الطرفين المتعاقدين أو وكالته المفوضة (لغرض هذه المادة: "الضامن") بالدفع بموجب ضمان ممنوح فيما يتعلق باستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، يعترف الطرف المتعاقد المذكور آخر بـ:
- أ- الإحالة الى الضامن لجميع حقوق ومطالبات الطرف المعوض؛ و
 - ب- انه يحق للضامن ممارسة هذه الحقوق وإنفاذ هذه المطالبات بموجب الإحلال، بنفس قدر المستثمر الاصلي، ويتحمل الالتزامات المتعلقة بالاستثمار.
2. ويحق للضامن في كل الحالات:
- أ- نفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق، المطالبات والالتزامات الناتجة عنها، بسبب الإحالة، و
 - ب- تلقي أي مدفوعات عملا بتلك الحقوق والمطالبات،
- مثلما كان يحق للطرف المعوض الحصول عليها بموجب هذه الاتفاقية، فيما يتعلق بالاستثمار المعني وعوائده ذات الصلة.
3. الحقوق المحالة أو المطالبات لن تتجاوز الحقوق الأصلية أو مطالبات المستثمر.

المادة 10

تسوية النزاعات بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

1. على المستثمر الذي لديه خلاف مع دولة متعاقدة السعي أولاً لمحاولة تسوية النزاع ودياً عن طريق التشاور والتفاوض.
2. لبدأ التشاور والمفاوضات على المستثمر أن يقدم إلى السلطة المختصة للطرف المتعاقد ذات الصلة إخطار مكتوب، يوضح التالي:
 - أ- اسم وعنوان المستثمر طرف النزاع،
 - ب- أحكام هذه الاتفاقية المزعوم انتهاكها،
 - ج- الأسس الواقعية والقانونية للدعوى،
 - د- الحل المطلوب ومبلغ الأضرار المطالب به، ان وجد.
3. عندما يتطلب ذلك من طرف متعاقد، إذا لم يكن من الممكن تسوية النزاع ودياً خلال ثلاث أشهر من تاريخ تلقي الإخطار الكتابي، فإن النزاع يقدم إلى السلطات المختصة لذلك الطرف المتعاقد أو مراكز التحكيم فيه، للمصالحة والوساطة.
4. إذا لم يتم تسوية النزاع ودياً خلال 6 أشهر من تاريخ الإخطار المكتوب أو من بداية المصالحة والوساطة المشار إليهما في الفقرة 3 من هذه المادة، فإن النزاع بناء على طلب المستثمر يسوى كما يلي:
 - أ- محكمة مختصة في الطرف المتعاقد الذي يقوم على إقليمه الاستثمار،
 - ب- مراكز تحكيم للطرف المتعاقد الذي يقوم على إقليمه الاستثمار؛ أو
 - ج- عن طريق التحكيم من قبل المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية، المنشأ بموجب اتفاقية تسوية النزاعات الاستثمارية بين الدول ومواطني الدول الأخرى، التي فتح باب التوقيع عليها في واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965؛ أو

- د- التحكيم وفقا لقواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL)، بصيغته المعدلة الأخيرة المقبولة من كلا الطرفين المتعاقدين.
5. يجوز في أي مرحلة من الإجراءات للمستثمر والدولة المستضيفة سحب القضية إذا ما اتفقا على أي شكل آخر للتسوية فيما يتعلق بالنزاع.
6. القرار سيكون نهائيا وملزما. على كل طرف متعاقد ضمان الاعتراف وتنفيذ قرار التحكيم وفقا لقوانينه وتشريعاته.
7. سيكون القرار ملزما ولن يخضع لأي استئناف أو معالجة غير تلك المنصوص عليها في اتفاقية المركز الدولية لتسوية النزاعات الاستثمارية أو قواعد التحكيم التي تمت عليها إجراءات التحكيم التي استند عليها المستثمر إلا إذا ظهرت أدلة جديدة. يخضع الحكم للمواد (48) (49) (50) (51) (52) (53) و (54) من اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية.
8. لا يجوز لطرف متعاقد الذي يكون طرف في النزاع، في أي مرحلة من مراحل التوفيق أو التحكيم أو إجراءات إنفاذ قرار التحكيم فيه الاعتراض على قيام المستثمر الذي يكون الطرف الثاني في النزاع بتلقي تعويض بموجب تامين فيما يتعلق بكل أو جزء من خسائره.
9. عند قيام المستثمر وأي كيان معين في طرف متعاقد أو حكومته المحلية بإبرام اتفاقية بشأن استثمارات المستثمر، تطبق إجراءات تسوية النزاع المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

مادة 11

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

1. النزاعات بين الطرفين المتعاقدين التي تنشأ بشأن تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية يتعين حلها وبأقصى حد ممكن من خلال التفاوض.

2. إذا لم يكن من الممكن تسوية النزاع بموجب الفقرة 1 خلال ستة (6) أشهر، فإنه بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين يعرض النزاع على محكمة تحكيم من ثلاث أعضاء.
3. تنشأ محكمة التحكيم هذه لكل حالة فردية، يعين كل طرف متعاقد عضوا واحدا. ثم على هؤلاء العضوين الاتفاق على مواطن من دولة ثالثة كرئيسهم، هذان العضوان يجب أن يعينا في غضون شهرين من التاريخ الذي قام فيه طرف متعاقد بإخطار الطرف المتعاقد بنيتة عرض النزاع على محكمة تحكيم، ويعين الرئيس في غضون شهرين آخرين.
4. إذا لم يتم الالتزام بالفترات المحددة في الفقرة (3) من هذه المادة، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين، في غياب أي ترتيبات أخرى، دعوة رئيس المحكمة الدولية للعدل التابعة لإجراء التعيينات اللازمة. إذا كان رئيس المحكمة الدولية للعدل هو من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين أو إذا منع من أداء الوظيفة المحددة، يدعى نائب رئيس المحكمة الدولية للعدل لإجراء التعيينات اللازمة، وإذا منع من أداء الوظيفة المحددة أيضا، فإن عضو المحكمة الدولية للعدل الذي يليه في الأقدمية وفق قواعد المحكمة، يدعى وبموجب نفس الشروط إلى إجراء التعيينات اللازمة، القاضي المعين يجب أن يكون من مواطني دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الطرفين المتعاقدين.
5. تصدر هيئة التحكيم قواعدها الخاصة لإجراءاتها إلا إذا اتفق الطرفان المتعاقدان على غير ذلك.
6. تصدر المحكمة القرار بالتوافق مع هذه الاتفاقية وأحكام القانون الدولي، وبغالبية الأصوات ويعتبر قرار المحكمة نهائي وملزم.
7. يتحمل كل طرف متعاقد كلفة العضو المعين من قبله وتمثيله في عملية التحكيم. يتحمل الطرفان المتعاقدان تكاليف رئيس المحكمة وغيرها من الرسوم أيضا في حصص متساوية. على كل يجوز للمحكمة، في حكمها تحديد توزيع آخر للتكاليف.

المادة 12

تطبيق القواعد الأخرى

1. دون الإخلال بالمادة 4، إذا كانت تشريعات أي من الطرفين المتعاقدين أو التزامات بين الطرفين المتعاقدين بموجب قانون دولي قائم في الوقت الحالي أو مستقبلاً، بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، وتحتوي على قواعد سواء عامة أو خاصة وتؤدي إلى وضع يمنح استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة أفضل مما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، فإن هذه القواعد تسود على هذه الاتفاقية إلى حد كونها أكثر افضلية للمستثمر.
2. يقر الطرفان المتعاقدان أنه من غير الملائم تشجيع الاستثمار عن طريق الاسترخاء في التدابير ذات العلاقة بالصحة العامة، السلامة أو البيئة. ولن يتنازلا أو غير ذلك ينتقصا أو يعرضا التنازل عن مثل هذه التدابير لتشجيع أو إنشاء أو توسعة استثمار على اقليمهما.
3. على المستثمر احترام القوانين والتشريعات ذات الصلة بمصالح الأمن الأساسية، أو لحماية الصحة العامة أو الوقاية من الأمراض والآفات في الحيوانات أو النباتات.

المادة 13

تطبيق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي تمت قبل أو بعد نفاذ هذه الاتفاقية، ولكن لن تسري على أي نزاع استثماري قد يكون نشأ ولا أي مطالبة تمت تسويتها قبل دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

المادة 14

التشاور

يقوم الطرفان المتعاقدان بعقد مشاورات بشأن أي مسألة تتعلق بتنفيذ أو تطبيق هذه الاتفاقية، بما فيه تسوية النزاعات الاستثمارية. تعقد هذه المشاورات بناء على اقتراح أحد الطرفين المتعاقدين في مكان ووقت يتفق عليه عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 15

تقييد المنافع

1- لن تتاح مزايا هذه الاتفاقية إلى:

- (1) مستثمر من طرف متعاقد إذا كان الغرض الرئيسي من اكتساب جنسية ذلك الطرف المتعاقد هو الحصول على مزايا بموجب هذه الاتفاقية والتي لن تتوفر للمستثمر بخلاف ذلك؛ و
- (2) المستثمر من طرف غير متعاقد الذي يكتسب ملكية أو يسيطر على استثمار من خلال التخطيط للحصول على الجنسية حيث ينشأ المستثمر استثماره من خلال البلدان الوسيطة وان لا يكون لذلك الطرف أي علاقات دبلوماسية مع الدولة المضيفة.
- (3) إذا كان الاستثمار يمتلكه أو يسيطر عليه شخص غير عضو والذي لا وجود له شخصيا ولا يمتلك أنشطة اقتصادية واقعية .

2- قبل الحرمان من منافع هذه الاتفاقية، على الطرف المتعاقد القائم بالحرمان إبلاغ والتشاور مع الطرف المتعاقد الآخر بمثل هذا الحرمان من المنافع.

المادة 16

النفاذ، التعديلات المدة والإنهاء

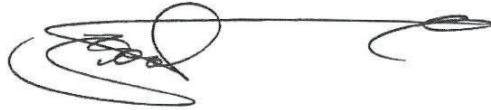
1. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ استلام اخر الاخطارات عبر القنوات الدبلوماسية من قبل أي من الدولتين المتعاقدين لإعلام الدولة المتعاقدة الأخرى باكتمال المتطلبات القانونية الداخلية اللازمة لنفاذ هذه الاتفاقية.
2. يجوز تعديل هذه الاتفاقية كتابة بالاتفاق المتبادل من كلا الدولتين المتعاقدين. وتدخل التعديلات حيز النفاذ بنفس إجراءات نفاذ الاتفاقية.
3. تظل هذه الاتفاقية سارية النفاذ لمدة عشر سنوات. بعد ذلك تظل سارية النفاذ حتى انتهاء مدة اثني عشر شهرا من التاريخ الذي تقوم فيه الدولة المتعاقدة الأخرى بتقديم إشعارا كتابي بإنهاء

هذه الاتفاقية إلى الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال القنوات الدبلوماسية. فيما يتعلق بالاستثمارات المقامة قبل تاريخ نفاذ اشعارانها هذه الاتفاقية، فإن أحكام هذه الاتفاقية تظل سارية النفاذ فيما يتعلق بمثل هذه الاستثمارات لمدة عشرين سنوات من ذلك التاريخ، أو لأي فترة أطول على النحو المنصوص عليه أو المتفق عليهما في العقد ذي الصلة.

٤. تسري هذه الاتفاقية بغض النظر عن وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين الدولتين المتعاقدين.

وإثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول بالتوقيع على هذه الاتفاقية. حررت من نسختين في مدينة أبوظبي بتاريخ ٢٢ من يناير ٢٠٢٠ م ، باللغات العربية والانجليزية، ويكون لكلا النصين حجية متساوية. وفي حالة الاختلاف في التفسير يسود النص الانجليزي.

عن حكومة
كومنولث دومينيكا



عن حكومة
دولة الامارات العربية المتحدة



AGREEMENT

BETWEEN

**THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB
EMIRATES**

AND

**THE GOVERNMENT OF THE COMMONWEALTH
OF DOMINICA**

FOR

**THE PROMOTION AND RECIPROCAL
PROTECTION OF INVESTMENTS**

The Government of the United Arab Emirates and the Government of The Commonwealth of Dominica (hereinafter referred to as the "Contracting Parties");

Desiring to promote greater economic co-operation between them, with respect to investments made by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

Recognizing that agreement on the promotion and reciprocal protection to be accorded to such investments will stimulate the flow of capital and the economic development of the Contracting Parties;

Considering that a stable framework for investments will ensure effective utilization of economic resources and improve living standards;

Agreeing that the establishment of investments must be in accordance with their laws and regulations;

Understanding that promotion of such investments requires co-operative efforts of the investors of both Contracting Parties;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1

Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. The term "investor" means in respect of either Contracting Party:
 - a. a natural person, who is a national of a Contracting Party and who makes an investment in the territory of the other Contracting Party;
 - b. a legal entity, such as a corporation, foundation, trust, firm or association, incorporated or constituted under the laws and regulations of that Contracting Party, which is effectively managed in that Contracting Party; and
 - c. the Government or Government- owned entities of a Contracting Party.
2. The term "investment" means every kind of asset which is owned or controlled directly or indirectly by the investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations and shall include in particular:
 - a. movable and immovable property as well as any other rights, such as mortgages, pledges, usufructs and similar rights;
 - b. stocks, shares, debentures and other forms of participation in companies;
 - c. returns reinvested;

- d. claims to money or any other rights to legitimate performance having financial value related to an investment, except claims to money arising solely from:
 - i. commercial contracts for the sale of goods or services by a national of a Contracting Party or an enterprise in the territory of a Contracting Party to an enterprise in the territory of the other Contracting Party;
 - ii. the extension of credit in connection with a commercial transaction such as trade financing.
- e. Intellectual and industrial property rights, which are recognized under the domestic law of the host Contracting Party, including copyrights and related rights, trademarks, patents, industrial designs and technical processes, rights in plants varieties, know-how, trade secrets, trade names and goodwill;
- f. rights to engage in economic and commercial activities conferred by law, by administrative act or by virtue of a contract. In the case of the United Arab Emirates, natural resources shall not be covered by this Agreement.

Any change of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their character as an investment, provided that such change is not contrary to the approvals granted, if any, to the assets originally invested.

- 3. The term "returns" means income derived from an investment and includes, in particular, but not exclusively profits, dividends, capital gains, interests, royalties and any other fees.
- 4. The term "freely convertible currency" shall mean any currency that is widely used in international transactions and is traded on principal exchange markets.
- 5. The term "territory" of a Contracting Party means in respect of:
 - a. In respect to the Commonwealth of Dominica, "territory" means the Commonwealth of Dominica .
 - b. The United Arab Emirates: the territory of the United Arab Emirates, its territorial sea, airspace and submarine areas over which the United Arab Emirates exercises in accordance with international law and the law of United Arab Emirates sovereign rights; including the Exclusive Economic Zone and the mainland and islands under its jurisdiction in respect of any activity carried on in its water, seabed and subsoil in connection with the exploration for or the exploitation of the natural resources by virtue of its law and international law.
- 6. The term "competent authority" means:

- i. in case of the United Arab Emirates, the Ministry of Finance or its authorised representative;
- ii. in case Commonwealth of Dominica , the Ministry of Finance or its authorised representative.

ARTICLE 2

Promotion and Admission of Investments

1. Each Contracting Party shall encourage and create favorable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its territory and shall admit such investments in accordance with its laws and regulations.
2. In order to encourage mutual investment flows, each Contracting Party shall endeavor as far as possible to inform the other Contracting Party, at its request of the investment opportunities in its territory.
3. Each Contracting Party shall provide effective means of asserting claims and enforcing rights with respect to investments of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party
4. Each Contracting Party shall observe any obligation that has been committed to the investor and his investment.

ARTICLE 3

Protection of Investments

1. Investments and returns of investors of either Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment in the territory of the other Contracting Party.
2. Neither Contracting Party shall hamper, by arbitrary or discriminatory measures, the development, management, use, enjoyment or disposal of investments made in its territory by investors of the other Contracting Party.
3. The treatment accorded to an investor of a Contracting Party under this Article does not extend to the pre-establishment stage of the investment.
4. Each Contracting Party shall in accordance with its laws and regulations ensure to investors of the other Contracting Party the right of access to its courts of justice, administrative tribunals and agencies and all other judicial authorities.

5. For greater certainty, "The concept of "fair and equitable treatment" and "protection and security" do not require treatment in addition to, or beyond that which is required by the customary international law minimum standards of treatment of aliens"

ARTICLE 4

National and Most Favored Nation Treatment

1. Each Contracting Party shall, in accordance with its laws and regulations, accord in its territory to investments and returns of investors of the other Contracting Party a treatment no less favorable than that which it accords to investments and returns of its own investors, or to investments and returns of investors of any third State with respect to the development, management, use, enjoyment or disposal of investments, whichever is more favorable to the investors concerned.
2. Each Contracting Party shall accord in its territory to the investors of the other Contracting Party with regard to development, management, maintenance, use, enjoyment, sale or other disposal of their investment, a treatment which is no less favorable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favorable to the investors concerned.
3. The provisions of paragraph 1 and 2 of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege which may be extended by the former Contracting Party by virtue of:
 - a. any existing or future customs union or economic or monetary union, free trade area or similar international agreements to which either of the Contracting Party is or may become a Party in the future;
 - b. any international agreement or arrangement, wholly or partially related to taxation.

ARTICLE 5

Prohibition of Performance Requirement

Neither Contracting Party may, in connection with investment activities of an investor of a Contracting Party or of a non-Contracting Party in its Area, impose or enforce any requirement, or enforce any commitment or undertaking:

- a) to export a given level or percentage of goods or services;
- b) to achieve a given level or percentage of domestic content;
- c) to purchase, use or accord a preference to goods produced or services supplied in its Area, or to purchase goods or services from natural or legal persons or any other entity in its Area;

- d) to relate in any way the volume or value of imports to the volume or value of exports or to the amount of foreign exchange inflows associated with investments of the investor;
- e) to restrict sales of goods or services in its Area that investments of the investor produce or supply by relating such sales in any way to the volume or value of its exports or foreign exchange earnings; and
- f) to restrict the exportation or sale for export.

ARTICLE 6

Compensation for Damage or Loss

1. When investments made by investors of either Contracting Party suffer loss or damage owing to war or other armed conflict, civil disturbances, state of national emergency, revolution, riot or similar events in the territory of the other Contracting Party they shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, compensation or other settlement, not less favorable than the treatment that the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favorable to the investors concerned.
2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, investors of one Contracting Party who in any of the events referred to in that paragraph suffer damage or loss in the territory of the other Contracting Party resulting from:
 - a) requisitioning of their property or part thereof by its forces or authorities;
 - b) destruction of their property or part thereof by its forces or authorities, which was not caused in combat or was not required by the necessity of the situation, shall be accorded prompt, adequate and effective compensation or restitution for the damage or loss sustained during the period of requisitioning or as a result of destruction of their property. Resulting payments shall be made in freely convertible currency and be freely transferable without delay.

ARTICLE 7

Expropriation

1. A Contracting Party shall not expropriate or nationalize directly or indirectly in its territory an investment of an investor of the other Contracting Party or take any measures having equivalent effect such as freezing, or levying excessive tax except for the following:
 - a. for a purpose which is in the public interest;
 - b. on a non-discriminatory basis;
 - c. in accordance with due process of law; and
 - d. accompanied by payment of prompt, adequate and effective compensation.
2. Compensation shall amount to the fair market value of the investment expropriated immediately before the expropriation or impending expropriation became known, whichever is the earlier.
3. Where the fair market value cannot be ascertained, the compensation shall be determined in equitable manner taking into account all relevant factors and circumstances, such as the capital invested, the nature and duration of the investment, replacement cost, book value and goodwill.
4. Compensation shall be paid without delay, be effectively realizable and freely transferable.
5. An investor of a Contracting Party affected by the expropriation carried out by the other Contracting Party shall have the right to prompt review of its case, including the valuation of its investment and the payment of compensation in accordance with the provisions of this Article, by a judicial authority or another competent and independent authority of the latter Contracting Party.
6. Where a Contracting Party expropriates the assets of a legal entity that is constituted in its territory according to its laws and regulations and in which investors of the other Contracting Party participate, it shall ensure that the provisions of this Article are applied in a way that it guarantees such investors adequate and effective compensation.
7. The Government assets of a Contracting Party shall be immune from nationalization, expropriation, blocking or freezing.
8. The Government assets shall not be subjected to the above mentioned measures under any request by a third party.

ARTICLE 8

Transfers

1. In accordance with its laws and regulations in force in the territory of the Contracting Party, each Contracting Party shall ensure that all payments relating to an investment in its territory of an investor of the other Contracting Party shall be freely transferred into and out of its territory without delay. Such transfers shall include, in particular:
 - a. initial capital and additional amounts to maintain or increase an investment;
 - b. returns;
 - c. payments made under a contract, including repayments pursuant to a loan agreement;
 - d. proceeds from the sale or liquidation of all or any part of an investment;
 - e. payments of compensation under Articles 6 and 7 of this Agreement;
 - f. payments under Article 9 of this Agreement;
 - g. payments arising out of the settlement of an investment dispute;
 - h. earnings and other remuneration of personnel engaged from abroad in connection with an investment.
 - i. Profits and returns of national airlines.
2. Each Contracting Party shall ensure that the transfers under paragraph 1 of this Article are made without delay and in a freely convertible currency, at the market rate of exchange prevailing on the date of transfer and under the laws and regulations in force in the territory of the Contracting Party where investments have been made.
3. Notwithstanding paragraph 1 and 2 of this Article, a Contracting Party may in accordance with its laws and regulations, in good faith and in equitable and non-discriminatory manner temporarily prevent the transfers to apply its laws and regulations relating to:
 - a. protection of creditors in bankruptcy proceedings; and
 - b. criminal offences.

ARTICLE 9 **Subrogation**

1. If one Contracting Party or its designated agency (for the purpose of this Article: the “guarantor”) makes a payment under a guarantee given in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize:
 - a. the assignment to the guarantor of all the rights and claims of the party indemnified; and
 - b. that the guarantor is entitled to exercise such rights and enforce such claims by virtue of subrogation, to the same extent as the original investor, and shall assume the obligations related to the investment.
2. The guarantor shall be entitled in all circumstances to:

- a. the same treatment in respect of the rights, claims and obligations acquired by it, by virtue of the assignment; and
- b. any payments received in pursuance of those rights and claims

as the party indemnified was entitled to receive it by virtue of this Agreement, in respect of the investment concerned and its related returns.

3. The subrogated rights or claims shall not exceed the original rights or claims of the investor.

ARTICLE 10

Settlement of Disputes Between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party

1. An investor that has a dispute with a Contracting Party should initially attempt to settle it amicably through consultations and negotiations.
2. To start consultations and negotiations, the investor shall deliver to the competent authority of the relevant Contracting Party a written notice. The notice shall specify:
 - a. the name and address of the disputing investor;
 - b. the provisions of this Agreement alleged to have been breached;
 - c. the factual and legal basis for the claim; and
 - d. the remedy sought and the amount of damages claimed, if any.
3. When required by the Contracting Party, if the dispute cannot be settled amicably within three months from the date of receipt of the written notice, it shall be submitted to the competent authority of that Contracting Party or arbitration centers thereof, for conciliation and mediation.
4. If the dispute cannot be settled amicably within six months from the date of the start of the conciliation and mediation process referred to in paragraph 3 of this Article, the dispute may upon the request of the investor be settled as follows:
 - a. by a competent court of the Contracting Party in whose territory the investment is made; or
 - b. by arbitration centers of a Contracting Party in whose territory the investment is made; or
 - c. by arbitration by the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), established by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature in Washington on 18th March 1965; or
 - d. by arbitration in accordance with the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), as amended by the last amendment accepted by both Contracting Parties.

5. At any stage of the proceedings the investors and the host state may withdraw the case if they agree on any other mode of settlements in connection with the dispute.
6. The arbitral award shall be final and binding. Each Contracting Party shall ensure the recognition and enforcement of the arbitral award in accordance with its laws and regulations.
7. The award shall be binding and shall not be subject to any appeal or remedy other than those provided for in the ICSID Convention or arbitral rules on which the arbitral proceedings by the investor are based unless new fact or new evidence have been discovered . The award shall be subject to Articles 48, 49, 50, 51, 52, 53 and 54 of the ICSID Convention.
8. A Contracting Party which is a party to a dispute shall not, at any stage of conciliation or arbitration proceedings or enforcement of an award, raise the objection that the investor who is the other party to the dispute has received an indemnity by virtue of insurance in respect of all or a part of its losses.
9. When the investor and any designated entity of a Contracting Party or its local government have concluded an agreement concerning the investments of the investor, the dispute settlement procedure stipulated therein shall apply.

ARTICLE 11

Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall be settled as far as possible by negotiations.
2. If a dispute under paragraph 1 of this Article cannot be settled within six months it shall upon the request of either Contracting Party be submitted to an arbitral tribunal of three members.
3. Such arbitral tribunal shall be constituted for each individual case. Each Contracting Party shall appoint one member and these two members shall agree upon a national of a third State as their chairman. Such members shall be appointed within two months from the date one Contracting Party has informed the other Contracting Party of its intention to submit the dispute to an arbitral tribunal, the chairman of which shall be appointed within two further months.
4. If the periods specified in paragraph 3 of this Article are not observed, either Contracting Party may, in the absence of any other relevant arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President of the International Court of Justice is a national of either of the Contracting Parties or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-president or in case of his inability the

member of the International Court of Justice next in seniority according to the Rules of the Court should be invited under the same conditions to make the necessary appointments. The appointed judge should be a national of a State that has diplomatic relations with the Contracting parties.

5. The arbitral tribunal shall establish its own rules of procedure unless the Contracting Parties decide otherwise.
6. The arbitral tribunal shall reach its decision in virtue of this Agreement and pursuant to the rules of international law. It shall reach its decision by a majority of votes; the decision shall be final and binding.
7. Each Contracting Party shall bear the costs of its own member and of its legal representation in the arbitration proceedings. The costs of the chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by both Contracting Parties. The tribunal may, however, in its award determine another distribution of costs.

ARTICLE 12

Application of other rules

1. Without prejudice to Article 4, if the legislation of either Contracting Party or obligations between the Contracting Parties under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties, in addition to this Agreement, contain rules whether general or specific, entitling investments made by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such rules shall to the extent that they are more favourable to the investor, prevail over this Agreement.
2. The Contracting Parties recognize that it is inappropriate to encourage investment by relaxing public health, safety or environmental measures. They shall not waive or otherwise derogate or offer to waive from such measures as an encouragement or establishment or expansion in their territories of an investment.
3. The investor should respect laws and regulations that pertains to essential security interests, or to the protection of public health or the prevention of diseases and pests in animals or plants.

ARTICLE 13

Application of the Agreement

This Agreement shall apply to investments made prior to or after the entry into force of this Agreement, but shall not apply to any investment dispute that may have arisen nor any claim that was settled before its entry into force.

ARTICLE 14

Consultations

The Contracting Parties shall hold consultations on any matter relating to the implementation or application of this Agreement, including on settlement of investment disputes. These consultations shall be held at the request of one of the Contracting Parties at a place and time to be agreed upon through diplomatic channel.

ARTICLE 15

Limitation of benefits

1. Benefits of this Agreement shall not be available to:
 - i. an investor of a Contracting Party, if the main purpose of the acquisition of the nationality of that Contracting Party was to obtain benefits under this Agreement that would not otherwise be available to the investor; or
 - ii. an investor of a non-party who acquires the ownership or control of an investment through planning of nationality where the investor has structured his investment through intermediary countries and that non-party has no diplomatic relationship with the host state.
 - iii. If the investment is owned or controlled by a non-party who had no physical presence or substantial economic activity.
2. Prior to denying the benefits of this Agreement, the denying Contracting Party shall notify and consult the other Contracting Party of such denial of benefits.

ARTICLE 16

Entry into force, Amendments, Duration and Termination

1. This Agreement shall enter into force on the date of receipt of the later notification through diplomatic channels by which either Contracting Party notifies the other Contracting Party that its internal legal requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled.
2. This Agreement may be amended in writing by the mutual consent of the Contracting Parties. Such amendments shall enter into force according to the same procedure as the Agreement.
3. This Agreement shall remain in force for a period of ten years. Thereafter it shall continue to remain in force until the expiration of twelve months from the date on which the other Contracting Party shall have given written notice of termination of this Agreement to the other Contracting Party through diplomatic channel. In respect of investments approved or made prior to the date the notice of termination of this Agreement becomes effective, the provisions of this Agreement shall remain in force with respect to such investments for a further period of ten years from that date or for any longer period as provided for or agreed upon in the relevant contract or approval granted to that investor.
4. This Agreement shall apply irrespective of the existence of diplomatic or consular relations between the Contracting Parties.

In witness whereof, the undersigned duly authorized have signed this Agreement.

Done at Abu Dhabi on 22 of January 2020 in the English and Arabic languages, both texts being equally authentic. In a case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

**FOR THE GOVERNMENT OF
THE UNITED ARAB EMIRATES**



**FOR THE GOVERNMENT OF
COMMONWEALTH OF
DOMINICA**

